الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثالثة
الفصل التشريعي الثاني

الجلسة رقم (١٧)
الثلاثاء (٢٦/تشرين الثاني/٢٠٢٤) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (١٦٨).

بدأت الجلسة الساعة (١:٣٥) ظهراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة السابعة عشر، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الثالثة، الفصل التشريعي الثاني. خيرُ ما نفتتحُ بهِ الجلسة تلاوة آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السادة النواب في بداية هذه الجلسة أحب أن أؤكد على مسألة مهمة جداً تخص البرلمان أيضاً، اليوم الجلسة كان موعدها الساعة (١١)، حضرنا الساعة (١١) لم نجد أحد، وبالتالي المطلوب أن تبلغوا من غائب عن الجلسة بأننا سوف نبدأ بالطريقة الآتية، نحدد الساعة يكون الحضور في الساعة المقررة، فإذا كان العدد غير مكتمل نرفعها نصف ساعة أو ساعة لا أكثر، بعدها نأتي حسب القرار اذا وجدنا العدد مكتمل مثل اليوم نمضي على بركة الله، واذا لم نجد العدد المنتقل نرفع الجلسة وننزل الغيابات على موقع مجلس النواب، اعذرونا من هذا الاجراء إلا اذا رأيتم امراً غير ذلك، اذا كان هذا صحيحاً ومطلوباً؟

لديكم يوم الجلسات نطلب جهد مكثف حتى نكمل العمل من وقت، الملاحظة على جلساتكم السابقة كانت تنعقد الساعة (٣) وأحياناً الساعة (٤) على مزاجكم، ليس وكأنه قادم على جلسة رسمية برلمانية تخص مهمات وكأنه قادم الى زيارة تخص احد

الاقارب، لا يجوز هذا الالتزام أفضل، هو فقط يوم الجلسة نلتزم بالتوقيتات، لأنه ماذا يعني نقول ساعة (١١) ولا نحضر، اذا لم يعجبكم (١١) قولوا أعملوها لنا ساعة (٨) ليلاً حتى نفهم، لا أنا أعمل على توقيت واحضر لا أجد أي أحد، غير صحيح هذا الشيء، كذلك نحن لدينا أعمال.

إذاً نعرض الأمر للتصويت.

التصويت على توقيت الجلسات في الساعة (١١) صباحاً.

(تم التصويت بعدم الموافقة).

التصويت على توقيت الجلسات في الساعة (١) ظهراً.

(تم التصويت بالموافقة).

الآن لدينا موضوعين.

الموضوع الأول أن لجنة العلاقات الخارجية تطلب رفع فقرة.

نحن مددنا الفصل التشريعي لأسباب معينة ليست هي الاسباب التي نص عليها القانون والدستور بسبب أنه نحن كان لدينا فراغ وغيابات نتيجة غياب رئاسة الى أخره، فمددناه ولذلك مددناه من دون ان نأخذ موافقتكم، الآن مطلوب موافقتكم أنتم، فمن يصوت على التمديد.

التصويت على تمديد الفصل التشريعي.

(تم التصويت بالموافقة).

موضوع رفع فقرة من جدول الأعمال التي هي الفقرة الأولى، بناءً على طلب لجنة العلاقات الخارجية، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

الآن لدينا أضافة فقرة، أضافة الفقرة هذه تقول لمقتضيات المصلحة العامة وإشارة الى مكتب رئيس الوزراء بالعدد كذا وكذا متضمنة ترشيح وزير البيئة، تفضلكم بإدراج فقرة اداء اليمين الدستوري للسيد الدكتور (هه لو مصطفى كاكا رضا العسكري) المرشح لوزارة البيئة لغرض التصويت عليه في جلسة اليوم المصادف ٢٦/ تشرين الثاني/ ٢٠٢٤، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

أدى السيد **(هه لو مصطفى كاكا رضا العسكري)** اليمين الدستورية.

***الفقرة ثانياً: القراءة الأولى لمشروع قانون تنظيم حقوق ضحايا مستشفى أبن الخطيب وضحايا مركز النقاء وضحايا حادثة الحمدانية، (لجنة الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين، الصحة والبيئة).**

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

استناداً الى المادة (٥٠) من الدستور وبما ينسجم مع المادة سابعاً (٢) من الدستور ونظراً للخروقات الكبيرة والمتعددة من الكيان الصهيوني الى الاجواء العراقية يومياً لا يقل من (٧) الى (١٠) طائرات مسيرة وحربية في الاجواء العراقية ونحن الموقعين لأكثر من (٥٠) نائب طالبنا بهذا الكتاب بالزام الحكومة بوضع التخصيصات اللازمة لتسليح الجيش العراقي لوزارة الدفاع وقواتنا الأمنية بما يؤمن حفظ السلامة والسيادة العراقية، سيادة الرئيس أطلب بعرض هذا الموضوع على جدول الأعمال للتصويت بإلزام الحكومة بتسليح الجيش العراقي و وزارة الدفاع وحماية الأجواء العراقية، الآن كل أبناء الشعب العراقي لا سيما من هم موضع استهداف للعراق والعراقيين وأبناء المقاومة الذين بيضوا وجه التاريخ بضرب هذا الكيان الغاصب دعماً لغزة ولبنان، نطالب بحفظ السيادة العراقية ومنع الاعتداء على الأجواء العراقية ووضعه للتصويت بإلزام الحكومة العراقية على موازنة ٢٠٢٥ بوضع التخصيصات اللازمة لهذا المطلب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سوف يعرض على هيأة الرئاسة بعد موافقة السيد النائب الأول والسيد نائب الرئيس.

- النائب شوان محمد رستم عبد الله:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون تنظيم حقوق ضحايا مستشفى أبن الخطيب وضحايا مركز النقاء وضحايا حادثة الحمدانية.

- النائب شيروان جمال خضر خالد الدوبرداني:-

يكمل قراءة القراءة الأولى لمشروع قانون تنظيم حقوق ضحايا مستشفى أبن الخطيب وضحايا مركز النقاء وضحايا حادثة الحمدانية.

- النائب علا عودة لايذ الشناوة:-

تكمل قراءة القراءة الأولى لمشروع قانون تنظيم حقوق ضحايا مستشفى أبن الخطيب وضحايا مركز النقاء وضحايا حادثة الحمدانية.

- النائب حسين نعمة دخيل البطاط:-

يكمل قراءة الاسباب الموجبة لمشروع قانون تنظيم حقوق ضحايا مستشفى أبن الخطيب وضحايا مركز النقاء وضحايا حادثة الحمدانية.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

سبق وأن صوتنا في قانون الموازنة على إعتبار حادثة الحمدانية وأبن الخطيب شهداء يعني هؤلاء مشرع بهم قانون بالتالي اضافتهم اليوم هنا لا يوجد داعي لهذا الموضوع لأن هؤلاء مشرع فيهم قانون، هذا القانون قديم يعني قبل أن يشرع قانون الموازنة فلا أعتقد أنه يوجد داعي أنه يذكر هذا القانون ويقرأ قراءة اولى، بإمكاننا الرجوع الى قانون الموازنة للتأكد من ذلك.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الآن هذا يحال الى اللجنة المالية اذا كان فعلاً مدرج نعيده الى الحكومة بشرح محدد، إذن نحن الآن نحيله من جديد الى اللجنة المالية لكن أنا أقترح بأننا عرضناه على هذه، نقرأه لا يوجد ضرر في قراءته والقرار بالقراءة الثانية يجب أن لا يقرأ قراءة ثانية حتى يعاد الى الحكومة.

استاذ (فالح) نحن هذا درجناه على القانون نقرأه قراءة اولى لكن لا ندرجه على القراءة الثانية ونحاول نعيده لأنه هو جاء من الحكومة.

***الفقرة ثالثاً: القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الخامس لقانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤. (لجنة النقل والاتصالات).**

- النائب صلاح مهدي سلمان التميمي:-

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون استناداً لأحكام المادة (٦١) سابعاً (ج) من الدستور والمادة (٣١) من قانون مجلس النواب وتشكيلاته والمواد (٥٦) و (٥٨) من النظام الداخلي لمجلس النواب حيث سبق وأن قدمنا بطلب أصولياً لاستجواب معالي السيد وزير الدفاع وكان الطلب مستوفياً للشروط الشكلية والموضوعية التي أوجبتها النصوص المذكورة أعلاه وبعد إمضاءه من قبل اللجنة (لجنة تدقيق الاستجوابات) وحصول الموافقات الرسمية من رئاسة المجلس خصوصاً بعد اتفاق رئاسة المجلس وقادة الكتل النيابية على تفعيل الدور الرقابي للمجلس خصوصاً الاستجوابات النيابية وبما يصب في

مصلحة البلد و ممثليه في مجلس النواب، إلا أننا نتفاجئ بضغوط سياسية سيدي الرئيس ضغوط سياسية هائلة لعرقلة ومنع استجواب وزير الدفاع من قبل اللجنة القطاعية وبعض الجهات السياسية في مبادرة خطيرة تضر بالصالح العام وتعيق الدور الرقابي النيابي لعضو مجلس النواب، أمل من رئاسة المجلس والسيدات والسادة أعضاء المجلس مساندتنا في أداء الدور الرقابي وتحديد موعد جلسة للاستجواب وفقاً للنظام الداخلي في احدى جلسات المجلس القادمة وعدم السماح للضغوط السياسية من إعاقة الدور الرقابي الدستوري للمجلس وأعضاءه تحقيقاً للمصلحة العامة واحتراما لمبدأ سيادة القانون وللحفاظ على المال العام وبيان الحقائق في ملف الاستجواب أمام اعضاء مجلس النواب والشعب العراقي.

سيدي الرئيس يعني لا يوجد هكذا ضغوط، يعني نترك دورنا الرقابي لماذا أصبحنا نواب وممثلين للشعب، هذا المجلس هو بيت الشعب، هذا المجلس هو الذي يمثل جميع السلطات المنبثقة منه، يجب أن يمضي هذا الموضوع ومستوفي كل الشروط وموقع من قبل حضراتكم رئاسة المجلس وأرجوا تحديد موعد للجلسة، هذا الموضوع كافي لا يسكت عليه، أخوان والله ملفات اذا تشاهدونها وتطلعون عليها تهد كيان بلد، أنا لا أتكلم فقط فساد مالي وانما مصلحة أمن بلد، هل ترضوا بأمن بلد ينهار من خلف ملفات فيها فساد من خلف أمور مادية وضغوط سياسية هائلة علي في سبيل منع هذا الاستجواب لماذا؟ نحن أصبحنا نواب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السياق القانوني وفق النظام الداخلي وقانون مجلس النواب نافذ ولا غبار عليه، الذي حدث أن لجنة الأمن والدفاع استضافة السيد وزير الدفاع ولديها رأي مثل أي نائب لديه رأي، القرار قرار الرئيس ونائبيه وليس قرار اللجنة، اللجنة لها الحق أن تبدي بآرائها وأن تعطي ملاحظاتها وتفعل ما تشاء كحق أي نائب موجود الآن لديه رأي وبالنتيجة هذا النائب يكون صاحب القرار.

- النائب صلاح مهدي سلمان زيني التميمي:-

أن لست في لجنة الأمن والدفاع أنا في لجنة الزراعة، ولدي ملفات على وزير الدفاع وجمعت (٨٣) توقيع ما الذي يمنع ان استجوبه؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

من الذي منعك؟ يسير في سياقات عادية، السياق القانوني سائر أم لا؟ يوجد سياق قانون يجب أن نرسل الاستجواب الى الوزارة قبل (٧) ايام وأنت تعلم بهذه السياقات.

- النائب صلاح مهدي سلمان زيني التميمي:-

أطلب ارسالها اليوم وتحديد جلسة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اللجنة تأخذ استضافات وتسأل الرأي الى أخره، هذه كلجنة من المحتمل أرادت أن تفهم بعض القضايا من الوزير، استاذ (صلاح) ليس له علاقة بهذا السياق، يوجد سياق قانوني نافذ فإذا يتعرقل هذا السياق القانوني من الممكن أن نعترض، أما لا نستطيع أن نعترض على لجنة لها ما شاءت، أي استجواب ليس من صلاحية الرئيس، الرئيس يوافق يجب النائب الاول أن يوافق والنائب الثاني يوافق، نستكمل الإجراءات وفق النظام الداخلي لكننا لسنا على عجالة مثلما أنت على عجالة، لدينا ايضاً (٤) استجوابات وتأتي بعدها (٥) استجوابات بالمجمل (٩) استجوابات موجودة، فأنت تعلم الإجراءات في العادة تأخذ وقت، ولكن تأكد من حقيقة واحد اننا سوف لن نقدم على أي عمل أو خطوة تخالف النظام الداخلي وقانون مجلس النواب والدستور.

- النائب زهرة حمزة علي البجاري:-

نود أن نبين ما يلي فيما يخص قانون النظام الطيران المدني، تم ارسال مشروع قانون الطيران المدني من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٢٤ على ضوء قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٤١) لسنة ٢٠٢٤، تم قراءة جزء من القانون قراءة أولى في احدى جلسات مجلس النواب ومن ثم قرر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية المرقمة (٤٥) في ٢٠٢٤/١١/١٥، نحن قرأنا جزء من القانون قراءة أولى ثم سحب مشروع القانون الطيران المدني المذكور وارسل تعديل قانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤.

تقرأ القراءة الاولى لمشروع قانون التعديل الخامس لقانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤.

- النائب اكرم عبد مخلف العسافي:-

يكمل قراءة القراءة الاولى لمشروع قانون التعديل الخامس لقانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤.

- النائب عامر عبد الجبار اسماعيل:-

تعريف الاقليم، السيدة رئيس اللجنة قرأت أراضي جمهورية العراق ومياهها الإقليمية وفضائها الجوي الذي يعلوهما واكتفت انتهى، بينما النسخة الموزعة علينا يضاف الى الأجواء المناطق الاقتصادية الخالصة، والجزء القاني تمتلك عليها جمهورية العراق حقوق السيادة والاختصاص وفقاً لتشريعات القانون الدولي.

- النائب زهرة حمزة علي حسن السلمان:-

تكمل القراءة الاولى لمشروع قانون التعديل الخامس لقانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤.

- النائب اكرم عبد مخلف العسافي:-

يكمل قراءة القراءة الاولى لمشروع قانون التعديل الخامس لقانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤.

- النائب إبراهيم محمد قبو هشام:-

يكمل قراءة القراءة الاولى لمشروع قانون التعديل الخامس لقانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤.

- النائب هيثم عبد الجبار محمد الزركاني:-

يكمل قراءة القراءة الاولى لمشروع قانون التعديل الخامس لقانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤.

- النائب غسان عدنان اسحق العيداني:-

يكمل قراءة القراءة الاولى لمشروع قانون التعديل الخامس لقانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤.

- النائب زهير شهيد عبد الله حسون:-

يكمل قراءة القراءة الاولى لمشروع قانون التعديل الخامس لقانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤.

- النائب طاهر صبيح فلحي البطاط:-

يكمل قراءة القراءة الاولى لمشروع قانون التعديل الخامس لقانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤.

- النائب فاطمة عباس فاضل البوفياض:-

تكمل القراءة الاولى لمشروع قانون التعديل الخامس لقانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤.

- النائب زهرة حمزة علي حسن السلمان:-

تكمل القراءة الاولى لمشروع قانون التعديل الخامس لقانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

اكثر من النواب استفسروا عن هذا القانون وهو مهم أذا قبل ١/١ لم يتم التصويت عليه ليس القراءة ويجب قراءته قراءة ثانية خلال هذا الأسبوع، والأسبوع القادم نصوت عليه.

- النائبة زهرة حمزه علي حسن السلمان:-

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الخامس لقانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الخامس لقانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤.

- النائب رائد حمدان عاجب المالكي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الخامس لقانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤.

- النائب زهير شهيد عبد الله الفتلاوي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الخامس لقانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤.

- النائب إخلاص صباح خضر الدليمي:-

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الخامس لقانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤.

- النائب عقيل عباس جساب الفتلاوي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الخامس لقانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤.

- النائب إبراهيم محمد قبو ميراني:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الخامس لقانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤.

- النائبة زهرة حمزه علي البجاري:-

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الخامس لقانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الخامس لقانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤.

السيد الرئيس لا يخفى على الجميع بأن العراقيين أهل كرم وأهل نخوه وأهل فزعة وخصوصاً أذا ما الأمر يتعلق بغزة ولبنان وبالدول العربية وكانت مواقفهم واضحة من خلال مبادرات بعض الأحزاب وبعض المنظمات المجتمع المدني بجمع تبرعات لأحداث غزة ولبنان ولكن قرار مجلس الوزراء (٢٤٨٨٨) باستقطاع (١%) من راتب المتقاعدين والموظفين ويبلغ وزارة المالية أن يستقطع هذا الراتب تبرع طوعي واذا الموظف لا يريد أنت يقدم طلب والكثير من العراقيين يأخذهم الحياء ومغصوبة غصباً لذلك هذا القرار أولاً لم يحدد الفترة كم يستقطع من الراتب شهر أو شهرين أو سنة أو سنتين هذه واحدة، ثانياً هذا التبرع المفروض الموظف يبلغ أذا تريد أن تتبرع قدم طلب للوزير أن يستقطع من راتبك شهر أو شهرين حسب ما يرغب له لكن عدم وجود هذا الأمر أعطى الحقيقة قرار تعسفي بحق الموظفين ورواتب الموظفين لذلك نطالب سيادتكم بمفاتحة رئاسة الوزراء بتعديل هذا القرار وإعطاء الحرية للموظف ليس أجبار الموظف في قطع راتبة خصوصاً والمتقاعدين خصوصاً هو راتب المتقاعد لا يكفي وبالتالي نستقطع من عندهم رغم أنهم كرماء واذا ما أعطيناهم الحرية والله يتبرعون كل راتبهم.

- السيد شاخه وان عبدالله أحمد (نائب رئيس مجلس النواب):-

المداخلة صحيحة المفروض أن يكون طوعي، النائب هو الذي يتبرع، توجيه كتاب إلى مجلس الوزراء بهذا الخصوص.

***الفقرة رابعاً: القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون الموازنة العامة الإتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥) رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٣.**

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

السيد رئيس اللجنة المحترم السادة اعضاء اللجنة من حيث المبدأ في القراءة الأولى لهذا القانون كما ورد من الحكومة مخالفات دستورية، المادة (١٤) العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز الى اخر ما ورد، المادة (٢٥) تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي، المادة (٢٧) للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن، المادة (١١١) النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات، المادة (١١٢) (أولاً) تقوم الحكومة الإتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج إلى ما ورد في هذه المادة، المادة (١٢١) تخصص للأقاليم والمحافظات حصة عادلة من الإرادات المحصلة اتحادياً تكفي للقيام بعبائها ومسؤولياتها مع الأخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها، السيد رئيس المجلس المحترم السيد رئيس اللجنة، نعتقد ان ما ورد خاصة في ما يتعلق بالنص(١٦) دولار سعر البرميل بينما المستخرج في الحقول النفطية هو تقريباً لا يتجاوز (٧) دولار، بالتالي هذا غير منصف الى كل المحافظات الأخرى هذا أولاً.

ثانياً: لنتساءل ونسأل ما الذي نفذه الإقليم في الموازنة الإتحادية السابقة على مستوى الإيرادات من المنافذ والإيرادات العامة السيادية وأيضاً إيرادات النفط ما اشار اليه (سومو) ان اقليم كردستان يصدر اكثر من (٢٥٠) الف برميل وكل الإيرادات التي يأخذها الإقليم بالمقابل يستلم رواتب موظفين، نحن لا نعارض بتسليم الإيرادات ولكن بالمقابل يجب ان يكون هناك عدالة في توزيع الإيرادات، التقشف وعدم وجود السيولة في كل المشاريع المتلكئة المتوقفة بما فيها للمحافظات يقولوا لا توجد سيولة، ولكن عندما تصل الى الإقليم هناك تسلم مبالغ ومقابلها نتساءل هذه الإيرادات، اليوم في الشارع اي غرامة للمرور هي مباشرة تستقطع ايرادات الاتحادية.

- السيد شاخه وان عبدالله أحمد (نائب رئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب وصلت الفكرة، فقط دعني انا أوضح.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

عفواً فقط للتوضيح، بالتالي قانون موازنة يجب ان يكون منصف وفيه عدالة والمواطن في الوسط والجنوب والإقليم يشعر ان هذه الموازنة موازنة اتحادية ثروات البلد، وإضافةً ديوان الرقابة المالية وضح وبشكل واضح وصريح وأنا ارسلته الى اللجنة المالية ولمكتب رئيس الوزراء ويمكن نزود لجنابكم، بذمة الإقليم (١٢٤أو ١٢٨) مليار دولار مدقق من قِبل ديوان الرقابة المالية، بالتالي ما ورد هو مخالفة دستورية انا اعتقد عدم قراءته ويعود إلى الحكومة بما يضمن التوزيع العادل للثروات.

- السيد شاخه وان عبدالله أحمد (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيد النائب شكراً للتوضيح، أولاً الإقليم لديه موازنة خاصة به التي هي التشغيلية والاستثمارية، إلى الان الموظفين لدينا لم يستلموا راتب الشهر العاشر الذي نحن الان نستلم الشهر الحادي عشر في باقي المحافظات وهذا مخالفة دستورية لقرار المحكمة الإتحادية الذي من المفروض اذا يوجد هناك تصفيات يشمل الجانب الاستثماري وليس التشغيلي الذي هو رواتب الموظفين، وهناك موظفين مضى عليهم (٦٠) يوم ولم يستلموا راتب، الان نتكلم الاتحادية لديه حق لدى الإقليم هذا صحيح، الإقليم يقول انا لدي هذا جانب، اما في ما يتعلق بهذا الجانب الحكومة الإتحادية وفي الظرف الحالي الأمني والسياسي

الحكومة الحالية هي محتاجة ان نبدي بحل اشكاليات مع الشركات المنتجة للنفط في الإقليم باعتبار الحقول الموجودة في الإقليم ليس نفس الحقول الموجودة في باقي المناطق، والتضاريس والمناطق التي يستخرج فيها في الإقليم غير الذي موجود في باقي المحافظات، عليهِ هذا ليس عملنا هذا عمل الحكومة، الحكومة تقول انا اليوم احتاج إلى تعديل للقانون في ما يتعلق في فقرة كلفة الإنتاج، القراءة لمجلس النواب نبدأ في القراءة حتى نحن لا نلوم ونكون سبب في تعطيله او عدم أرسال النفط عن طريق اقليم كردستان.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

سيادة الرئيس مداخلة مهمة، الموازنة السابقة عندما وردت فيها جداول، هذه الموازنة هي عبارة عن فقرتين تتعلق بمادة نفطية ولم تشر الى أي قضية تتعلق بالجداول والموازنة بالتالي عذا عملنا نحن مجلس النواب، اليوم اللجنة المالية كيف تصوت على موازنة ليس فيها أي بيانات او أي حسابات.

- السيد شاخه وان عبدالله أحمد (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيد النائب عند الوصول الى فقرة التصويت لا تصوتوا، الذي غير مقتنع به لا يصوت.

- النائب عطوان سيد حسن ثامر العطواني:-

مع ذلك الملاحظات التي تم طرحها من قبل السيد النائب جديرة بالاهتمام وفي ما يتعلق في الأسعار والمواد الدستورية التي تتعارض مع التشريع.

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون الموازنة العامة الإتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥) رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٣.

- النائب احمد مظهر ابراهيم الجبوري:-

يُكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون الموازنة العامة الإتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥) رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٣.

- السيد شاخه وان عبدالله أحمد (نائب رئيس مجلس النواب):-

شكراً اللجنة المالية، السيدات السادة النواب تُرفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة (٣:٤٥) عصراً.

****

****

****

***

*